الجمهورية العربية المتحدة

التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٦١٣)

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

للدكتور محمد مبارك حجير

محاضرة رقم (١٩)

مايو ١٩٦٦

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

تخطيط الاستثمار

ماهيته وأهميته وضرورة تخطيطه

يمكن القول بان الاستثمار هو العملية التى يستجيب عن طريقها جانب من سلع الاستهلاك النهائى المتاحة للمجتمع فى وقت معين بحيث تنخرط مرة اخرى فى تيار النشاط الانتاجى .

ويتمثل الاستثمار المادى فى الاضافات الجديدة الى قيمة الاصول الرأس مالية التى تحدث عن النشاط الانتاجى خلال فترة سابقة وذلك لتكوين طاقات انتاجية موجودة اصلا فى المجتمع او تجديدها او للزيادة فى المخزون من المواد الخام والسلع الانتاجية .

والاستثمار النقدى هو المقابل لتلك الاصول الثابتة والمخزون مقوما بالنقود .

وتبدأ عملية الاستثمار بعد ان ينتهى ناتج السلع الاستثمارية وتنتهى عندما تصبح الطاقات الجديدة المركبة جزء من الاصول الثابته فى الاقتصاد القومى بحيث ينتهى الى زيادة فى الثروة القومية .

واذا كان الاستثمار عملية استخدام السلع لزيادة الطاقات الانتاجية فانه يتحلل على نحو مارأينا الى عملية مادية فى الاعتبار الاول وتأتى بعدها المشاكل المالية لتحتل اهمية ثانوية .

ويلاحظ ان الاستثمار الذى يدخل فى مجال التخطيط الاقتصادى هو الاستثمار فى المشروعات التى يكون عائدها غير ممكن القياس كميا والاستثمارات فى المشروعات ذات الانتاج المباشر وغير المباشر وكذلك الاضافة الى المخزون لتسهيل سير العملية الانتاجية .

واذا كانت الاضافة الى المخزون لاتولد طاقة انتاجية اضافيه الا انها تعتبر اساسية وضرورية لاستقلال الجهاز الانتاجى لكامل طاقته بحيث تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الانتاج . غير أن الامر يختلف فى حالة المخزون السلعى الاضطرارى المتولد عن اخطاء المنتجين فى قطاع الاعمال للطلب على منتجاتهم مما يؤدى الى عدم امكان تصريفها . فأن هذا النوع من المخزون السلعى يعتبر فقدا وضياعا اقتصاديا وسببا من اسباب اختلال التوازن العام يحدث آثارا انكماشيه .

ويجرى مجرى هذا المخزون السلعى الذى يستحدثه قطاع الاعمال اختياريا لا بغرض التشغيل وانما يهدف المضاربة على امل حدوث ارتفاع فى الاسعار مما لايخدم العمليات الانتاجية الجارية ٠

والاستثمار فى المفهوم الاشتراكى يعنى استخدام جانب من القوى العمالية الانتاجية متمثله فى سلع وذلك من اجل خلق وتجديد الطاقات الانتاجيه وغيرالانتاجيه المتاحة ٠

ويجدر بنا ان نعرض وجهة نظرالاقتصاد الراس مالى فى الاستثمارممثلة فيما يراه كينز ٠

ويتحصل المفهوم الكينزى للاستثمارفى انه قيمة الانتاج الذى لم يستهلك ٠

وهويرى ان الحافزعلى الاستثماريتوقف على عاملين هامين — هما :

أولا : الكفاية الحدية لرأس المال ٠

ثانيا : سعر الفائدة ٠

ويقصد بالكفاية الحدية لرأس المال ذلك المعدل الذى اذا خصمت به مجموعة الغلات المتوقعه المتتابعة لاصل انتاجى لكانت القيمة الحالية لتلك الغلات معادلة لثمن العرض لذلك الاصل الانتاجى وخلال فترة حياته ٠٠

ويرى كينز انه من الضرورى ان نعطى مجموع الغلات او الدفعات السنوية الناجمة عن الاصل خلال صيانه الانتاجيه نفقات التأمين ضد الاخطار ونفقه الاحلال والغلات الصافيه الزائدة عن التكلفة ٠

وتوضح الكفاية الحدية لرأس المال عند كينز كيفيه التناسق بين النظرية العامة للتوزيع وبين النظرية الكينزية الجديدة لسعرالفائده ٠

ويعنينا ان نشيرالى ماتنطوى عليه الكفاية الحدية لرأس المال من تأكيد لاهمية التوقعات الخاصة لرجال الاعمال ٠

وبيان ذلك ان التنبؤ بالغلات المستقبله المتوالية للاصول تعتمدكثيرا على توقعات المنظمين واصحاب الاعمال كما انها تعتبر من اهم محددات الكفاية الحدية لرأس المال ٠

وتعتمد توقعات ارباب الاعمال للغلات المستقبله على =

أولا — المعلومات والحقائق التى تتحصل بين ايدى رجال الاعمال كحجم الطلب الاستهلاكى على

السلع التى يستلزم انتاجها كميات اكبر من رأس المال وحجم السلع الرأس مالية المتاحة وغيرها من توقعات الاجل القصير المستنده الى تقدير المنتج لائتمان السلع التى يقوم بانتاجها مستخدما الادوات الانتاجية المتاحة له بالفعل .

ثانيا — الاحداث المستقبله كقوة الطلب الفعلى وحجم ونوع الاصول الرأس مالية والتغير فى اذواق المستهلكين وغير ذلك مما يندرج تحت التوقعات النفسيه من توقعات الاجل الطويل مما يعتبر غير مؤكد لكونه مندرجا ضمن طيات المستقبل الغامض والملىء بالمفاجآت

ويلاحظ ان التوقعات الطويلة الاجل المستخذة اساسا فى اصدار قرارات ارباب الاعمال لاتستند الى الاتجاهات المحتمله والتنبؤات فحسب وانما تعتمد ايضا على حالة الثقه لديهم

غير ان كينز يعترف بأن الاساس الذى يعتمد عليه فى تقدير الغلات المتوقعة ضعيف وقد يتهاوى تماما .

ويشير كينز فى هذا الصدد الى انه لايمكن الركون تماما الى ماتقوم به بورصات الاوراق المالية فى اقامة التوقعات التجارية نظرا لانها لاتمكن من تقدير الغلات المتوقعة فى الاجل الطويل وانما فى الاجل القصير ، هذا فضلا عن ان هذه التقديرات القصيرة الاجل لاتستند فى الغالب الى اسس اقتصادية حيث تزيد العوامل السيكولوجيه فى اهمية العوامل غير الاقتصادية ويضيف كينز ان بعض المضاربين والمشتغلين فى هذه البورصات يكونون احيانا جهلة واخرى مقرضين .

ويجدر بنا ان نذكر هنا مايؤكده كينز من عدم تقته فى السياسات النقدية ومدى تأثيرها فى سعر الفائدة ، فضلا عن ان هذا الاخير لايعكس تقلبات التفاؤل والتشاؤم فى اسعار بورصات الاوراق المالية التى يتأثر بها الاستثمار ، كما ان التوقعات الطويلة الاجل للكفاية الحدية لرأس المال تصبغ الطلب على الاستثمار بعدم الاستقرار .

أما فيما يتعلق بسعر الفائدة فيتحصل البيان بشأنه فى انه المحدد الثانى لحجم الاستثمار باعتبار ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال يحدد حجم الطلب على رأس المال المتاح للاقراض فى الاستثمارات الجديدة فى حين يحكم سعر الفائدة الحجم المعروض منها .

واذا كانت المدرسة الاقتصادية القديمة قد أرتأت التعادل التلقائى بين الادخار والاستثمار بناء على تغير سعر الفائدة فان المدرسة الحديثه قد ذهبت الى عدم تعادل الادخار والاستثمار • ولقد رأت المدرسة التقليدية ان الادخار يعتمد على الدخل مغفلة اعتماد الدخل على الاستثمار بحيث ان تغير الاخير يحدث بالضرورة تغييرا فى الدخل بنفس درجة التغيير •

ويذهب كينز الى ان الفائدة جزاء عدم الاكتناز وليست جزاء للادخار وان التفضيل النقدى يتغير عكسيا مع سعر الفائدة •

وهو يرى ان سعر الفائدة هو السعر الذى يحدث التكافؤ بين الطلب على النقود وعرض النقود ويتحدد سعر الفائدة على اساس التفضيل النقدى وكمية المعروض من النقود •

والتفضيل النقدى يعتمد على الحالة النفسيه للمجتمع والتى تتأثر بدوافع : المعاملات والاحتياط والمضاربة •

ويتوقف التفضيل النقدى على سعر الفائدة وعلى مستوى الدخل • اما عرض النقود فانه يخضع لاشراف البنك المركزى •

ويرى كينز انه بمكنة الحكومة ان تطلب الى البنك المركزى ان يتبع سياسة النقود الرخيصه وان يقوم بعمليات السوق المفتوحه ويشترى السندات لخفض تكاليف الاستثمار وتمويله •

ويهمنا ان نبرز فى هذا المقام مايراه كينز من عدم ثقته فى السياسات النقدية ومدى تأثيرها على سعر الفائدة ، فضلا عن ان هذا الاخير لايعكس تقلبات التفاؤل والتشاؤم فى اسعار بورصات الاوراق المالية التى يتأثر بها الاستثمار ، كما ان التوقعات الطويلة الاجل للكفاية الحدية لرأس المال تصيغ الطلب على الاستثمار بعدم الاستقرار •

كذلك فان ازمة الثقة السابق الاشارة اليها تنجم عن ترك الافراد احرارا فى المفاضلة بين انفاق دخولهم واستثمارها •

هذا فضلا عما يحدث عندما لايستجيب منحنى الكفاية الحدية لرأس المال للانخفاض فى سعر الفائدة بحيث يحجم ارباب الاعمال عن زيادة استثمارهم •

كل هذه الاعتبارات قد حدت بكينز الى القول بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاستثمارى لاجل تخطيطه •

ويمثل الاستثمار اهمية كبيرة بالنسبة الى الدول الناهضه تتحصل اولا فيما يضيفه من طاقات انتاجيه جديده تعيد تشكيل الهيكل الانتاجى وتقيم قاعدة صناعية كافية للانطلاق التنموى واستمرار التقدم الاقتصادى ، كما يتحصل ثانيا فيما يحدثه من توظف اصلى يعقب توظفا تبعيا محدثا دخولا جديدة وزيادة فى الدخل القومى وذلك من خلال مضاعف الاستثمار الذى يمثل عدد المرات التى تتضاعف بها الزيادة فى الاستثمار نتيجة احداثها لردود افعال على الاستهلاك ومن ثم على زيادة الدخل القومى غير انه ترد محددات خطيرة على اهمية الاستثمار فى الدول الناهضة ترجع الى انه ليس يهم مجرد توافر الموارد المالية الاستثمارية وانما يجب الى ذلك العمل على ان تكون الموارد المادية متاحة • ومتكافئه من حيث الحجم والنوع والتوقيت مع الموارد المالية الاستثمارية مما يستوجب احداث مواءمة هيكليه فى الاقتصاد القومى كيما يوفر الكميات المتزايدة من السلع الاستثمارية بحيث تتوازن مع الموارد المالية الكلية ومع احقاق توازن قطاعى سلعى يحول دون حدوث اختناقات فى الانتاج •

هذا فضلا عما يثيره تعجيل الاستثمار من مشاكل تتعلق بجمود العرض مما يؤدى الى ارتفاع فى الاثمان يمكن ان يفضى الى اثار تراكميه فى العلاقات بينها ذاتها او بينها وبين الاجور وماقد ينشأ عن هذا التعجيل من خلق فجوة بين العرض والطلب تفضى الى اضطرابات فى الانتاج والدخول والاسعار •

وتستوجب هذه الاعتبارات ضرورة تخطيط الاستثمار فى الدول الناهضة •

ويلاحظ ان تخطيط الاستثمار يعتمد اصلا على التركيب المادى والفنى للتنظيم الصناعى ومدى ماتنتظمه من روابط وماتقوم بين قطاعاته من علاقات — تلك المشكلة الهيكلية التى تعتبر من اهم مايصادف تنمية التكوين الرأس مالى فى الدول الناهضه حيث تتسم اقتصادياتها بتخلف الزيادة فى الانتاج وبعدم نمو الطاقة الانتاجية فى الوقت الذى تتم فيه عملية التكوين الرأس مالى لان المشروعات الراس مالية تحتاج الى قدر كبير من راس المال وتتصف بتأخر زمنى بين الاستثمار وعائده يزيد اذا ما اعيد استخدام الانتاج فى مشروعات استثمارية أخرى رغبة فى تعجيل التنمية الاقتصادية •

وبالنظر الى ماتقدم فان التخطيط الاستثمارى يتضمن تحليلا كميا ونوعيا للطاقات المتاحة وللزيادة الضرورية فيها وكذلك تحليلا للعرض والطلب على السلع الاستثمارية والانشطة اللازمة لانتاج السلع وتوفيرها حتى المرحلة التنفيذية النهائيه كما يستلزم تمويل هذه الاستثمارات

أى ان تخطيط الاستثمار شأنه شأن التخطيط عموما ذو جوانب متعددة :

جانب عينى وقوامه المالى

وجانب تصميمى وقرينه التنفيذى .

ومن المعلوم ان الهدف العام للخطة خاصة فى الدول الناهضه هو زيادة الناتج القومى وفقا لمعدل معين تحدده القرارات السياسيه ويستند الى امكانيات اهمها انتاجية العمل .

ونظرا لان خطه الاستثمار لاهدف لها فى ذاتها فانها يجب ان تتمشى مع اهداف الخطه فى ميدان الانتاج والانتاجيه لاسيما وان هذه الدول تفتقر الى التجربة والخبرة فى مجالات التخطيط الاقتصادى .

ومن ثم فانه يمكن القول بان الاستثمار كوسيلة لزيادة الانتاج والانتاجية يتعين أخضاع خططه لخطط الانتاج والانتاجيه وذلك من وجهة نظر الاهداف النهائية للعملية التخطيطية .

واذا كان الاستثمار يغير التركيب الاقتصادى للدولة باقامة طاقات جديدة للاسهام فى زيادة الناتج فان موضوع تصميم اهداف الانتاج المادى يعتبر مشكلة تخطيط هيكل الاقتصاد القومى .

وهذا يقتضى تحقيق تصور للبناء الاقتصادى الذى تستهدفه الدولة فى الاجل الطويل على ان تدرس فيه الظروف والاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوازن ثم تترجم فى صورة خطة قومية مفصله طويلة الاجل الامر الذى يستلزم من الناحية العمليه تصورا لمستقبل الاقتصاد القومى فى نسبته وعلاقاته العامه الداخليه والخارجيه مع التنبؤ بالمستقبل السياسى والاقتصادى للدولة .

ويتضح من هذا كيف ان الاستثمار يعتبر وسيلة لتغيير هيكل الاقتصاد القومى وتعجيل نموه مما يجعله يخضع للأهداف العامة للتخطيط الطويل والقصير الاجل .

س/م